@ 177 @ زكريا . ويروى أنهم لما أشاروا إلى الطفل قالوا : استخفافها بنا أشد علينا من زناها ، ثم قالوا لها على جهة الإنكار والتهكم بها أي إن من كان في المهد يُربيّ لا يكلم ، وإنما أشارت إليه لما تقدم لها من وعده أنه يجيبهم عنها ويغنيها عن الكلام . وقيل : بوحي من ا إليها . و { كَانَ } قال أبو عبيدة : زائدة . وقيل : تامّة وينتصب { صَبِيّاً } على الحال في هذين القولين ، والظاهر أنها ناقصة فتكون بمعنى صار أو تبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي ، ولا يدل ذلك على الانقطاع كما لم يدل في قوله { وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً } وفي قوله { وَلاَ تَقْرَبُواْ الزّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً } والمعنى { كَانَ } وهو الآن على ما كان ، ولذلك عبر بعض أصحابنا عن { كَانَ } هذه بأنها ترادف لم يزل وما ردّ به ابن الأنباري كونها زائدة من أن الزائدة لا خبر لها ، وهذه نصبت { صَبِيّاً } خبراً لها ليس بشيء لأنه إذ ذاك ينتصب على الحال ، والعامل فيها الاستقرار . .

وقال الزمخشري : كان لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماض مبهم يصلح لقريبه وبعيده وهو ههنا لقريبه خاصة والدال عليه معنى الكلام وأنه مسوق للتعجب ، ووجه آخر أن يكون { نُكَلّمُ } حكاية حال ماضية أي كيف عهد قبل عيسى أن يكلم الناس { صَبِيّاً } . .

{ فِى الْمَهْدِ صَبِيّاً } فيما سلف من الزمان حتى نكلم هذا انتهى . والظاهر أن { مِنْ } مفعول بنكلم . ونقل عن الفراء والزجاج أن { مِنْ } شرطية و { كَانَ } في معنى يكن وجواب الشرط محذوف تقديره فكيف { نُكَلّمُ } وهو قول بعيد جداً . وعن قتادة أن { الْمَهْدِ } حجر أمه . وقيل : سريره . وقيل : المكان الذي يستقر عليه . وروي أنه قام متكئاً على يساره وأشار إليهم بسبابته اليمني ، وأنطقه ا تعالى أولاً بقوله { قَالَ إِنّى عَبْدُ اللَّهِ ءاتَانِىَ } ردّاً للوهم الذي ذهبت إليه النصارى . .

وفي قوله { عَبْدُ اللَّهِ } والجمل التي بعده تنبيه على براءة أمّه مما اتهمت به لأنه تعالى لا يخص بولد موصوف بالنبوة والخلال الحميدة إلاّ مبرأة مصطفاة و { الْكِتَابِ } الإنجيل أو التوراة أو مجموعهما أقوال . وظاهر قوله { وَجَعَلَنِى نَبِيّاً } أنه تعالى نبأه حال طفوليته أكمل ا عقله واستنبأه طفلاً . وقيل : إن ذلك سبق في قضائه وسابق حكمه ، ويحتمل أن يجعل الآتي لتحققه كأنه قد وجد { وَجَعَلَنِى مُبَارَكاً } قال مجاهد : نفاعاً . وقال سفيان : معلم خير . وقيل : آمراً بمعروف ، ناهياً عن منكر . وعن الضحاك : قضاء للحوائج { وَلَوْ كُنتُ } شرط وجزاؤه محذوف تقديره { وَجَعَلَنِى مُبَارَكاً }

وحذف لدلالة ما تقدم عليه ، ولا يجوز أن يكون معمولاً لجعلني السابق لأن { أَيْنَ } لا يكون إلاّ استفهاماً أو شرطاً لا جائز أن يكون هنا استفهاماً ، فتعينت الشرطية واسم الشرط لا ينصبه فعل قبله إنما هو معمول للفعل الذي يليه ، والظاهر حمل الصلاة والزكاة على ما شرع في البدن والمال . وقيل : { الزَّكَواةَ } زكاة الرؤوس في الفطر . وقيل الصلاة الدعاء ، و { الزَّكَواةَ } التطهر . .

و { مَا } في { مَا دُمْتُ } مصدرية ظرفية . وقال ابن عطية . وقرأ { دُمْتُ } بضم الدال عاصم وجماعة . وقرأ { دُمْتُ } بكسر الدال أهل المدينة وابن كثير وأبو عمرو وانتهى والذي في كتب القراءات أن القراء السبعة قرؤوا { دُمْتُ حَيّاً } بضم الدال ، وقد طالعنا جملة من الشواذ فلم نجدها لا في شواذ السبعة ولا في شواذ غيرهم على أنها لغة تقول { دُمْتُ } تدام كما قالوا مت تمات ، وسبق أنه قرىء { وَبَرّاً } بكسر الباء فإما على حذف مضاف أي وذا بر ، وإما على المبالغة جعل ذاته من فرط بره ، ويجوز أن يضمر فعل في معنى أوصاني وهو كلفني لأن أوصاني بالصلاة وكلفنيها واحد ، ومن قرأ { وَبَرّاً } بفتح الباء فقال الحوفي وأبو البقاء : إنه معطوف على { مُبَارَكاً } وفيه بعد للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجملة التي هي { * أوصاني } ومتعلقها ، والأولى إضمار فعل أي وجعلني { * براً } . وحكى الزهراوي وأبو البقاء أنه قرىء وبر بكسر الباء والراء عطفاً على { نَبِيّاً وَجَعَلَنِى مُبَارَكاً } . .

وقوله : { بِوَالِدَتِى } بيان محل البر وأنه لا والد له ، وبهذا القول برأها قومها والجبار كما تقدم المتعاظم وكان في غاية التواضع يأكل الشجر ويلبس الشعر .